بحرا الضياء
العدد ٣٨٤ - الأحد ٢٥ شباط ٢٠٠٧م - ٦٧٥٦ آ
Bahra No. 384 Sun. 25 Feb. 2007

الحركة الديمقراطية الآشورية:
الديمقراطية نهج ثابت في العمل السياسي والحزبي

عصام حازم - بغداد

لا يمكن لأية حركة سياسية ان ارادت ان تنمو وتزدهر وتواصل مسيرتها، ان تعيش بمعزل عن محيطها الوطني والإقليمي والدولي، فهي تتأثر به وتؤثر فيه بقدر حجمها ونشاطها.. واذا تصفحنا خارطة العالم الجغرافية والسياسية لاكتشفنا ان المجتمع الدولي يسير بخطى متناهية نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والتمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان، واكبر دليل على ذلك هو انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وبقية منظومة الدول الاشتراكية في شرق اوربا وما تبقى اليوم من انظمة فردية واستبدادية واوتوقراطية معرضة هي الأخرى لرياح التغيير والهزات الداخلية وربما تدخلات خارجية في حالة اصرارها على عدم اجراء اصلاحات سياسية جذرية تتماشى مع الركب العالمي والمعايير الإنسانية وتطورات الحياة والممارسات الديمقراطية.

ولقد اثبتت التجارب السياسية العالمية ومنها الحروب والنزاعات والانقلابات الداخلية، ان لا شيء اسمى واغلى من حرية الإنسان ولا توجد قوة في الارض مهما امتلكت من وسائل البطش والقهر والتسلط ان تنتزع الى الأبد حريات الناس.. فها هي النازية الألمانية والفاشية الايطالية قد انهزمت الى غير رجعة امام رغبة وكفاح الإنسان من اجل الحرية، وان الربع الأخير من القرن الماضي قد شهد سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية والفردية وما يزال ينتظر الآخرون المصير نفسه.

ولادة الحركة الديمقراطية قرار جريء وشجاع

في العراق حيث حرم النظام الاستبدادي على مدى "٣٥" عاما العمل السياسي وتكوين الأحزاب وتشكيل الاتحادات والنقابات الحرة المستقلة باستثناء حزبه الحاكم، كان من الصعب على اي تجمع سياسي ان يقرر تشكيل تنظيم حزبي في ظل وجود اجهزة الأمن القمعية التي لا تتردد عن استخدام اية وسيلة للنيل من الخصوم والمعارضين السياسيين ومن ملاكات الأحزاب العراقية.. وفي دولة الخوف والرعب آنذاك وفي خضم التردي الخطير للحريات السياسية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتصاعد حدة القمع والملاحقات لمن يشك بانتمائه لحزب غير البعث الحاكم، كان يعتبر قرار تشكيل تنظيم سياسي في تلك المرحلة امرا من ضروب الخيال ويحتاج الى جرأة وشجاعة متناهية.. من هنا كان لا بد على الرعيل الأول المؤسس للحركة الديمقراطية الآشورية ان يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات عند وضع النظام الداخلي للحركة مع رؤية شاملة وتفحص دقيق للواقع السياسي الإقليمي والدولي وما يجري من تغيرات وتطورات سريعة للنظام العالمي الجديد، كل هذه العوامل جعلت مؤسسي الحركة امام خيار واحد لا غيره هو اعتماد النهج الديمقراطي كمنطلق ستراتيجي لعمل الحركة ومسيرتها السياسية ونضالها القومي وكذلك على الصعيد الوطني للعراق.

هذه المعطيات بكل جوانبها وتشعباتها ولدت القناعة لدى الرعيل المؤسس للحركة أن النصر النهائي سيكون دون ادنى شك لصالح الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، وإن إقامة الديمقراطية هو الحل السليم لمشاكل العراق.. وهذه المفاهيم التي كانت قواسم مشتركة جمعت جمهرة من المناضلين على وضع حجر الأساس لتأسيس هذا التنظيم السياسي في المجتمع الكلدواشوري السرياني عام ١٩٧٩ حيث استعد للتضحية وتحمل العواقب.

لقد استفاد مؤسسو الحركة من المآسي والويلات التي عاشها العراق في تلك الحقبة وقرروا ان الحل السليم والوحيد لنهضة العراق وازدهاره ورخائه ووحدته لا يتحقق الا من خلال انشاء دولة ديمقراطية تسمح بالتفاعلات السياسية لكل المكونات والحركات والأحزاب العراقية.. دولة يقر دستورها وتشريعاتها بحقوق القوميات والافراد والجماعات بالعمل السياسي والوصول الى السلطة بطريقة مشروعة وليس من خلال الانقلابات العسكرية.

وبعد ان انقشع الضباب ووضحت الرؤيا، اطلق المؤسسون تسمية الحركة كي تنسجم مع تطلعاتهم وتعكس نواياهم فسيقت بذلك "الديمقراطية" كلمة "الآشورية" فكانت ولادتها طبيعية وسليمة وبقرار جريء وشجاع أسس الحركة الديمقراطية الآشورية.

جانب من السمات والتطبيقات الديمقراطية للحركة

لكي تستطيع الحركة استقطاب اكبر عدد من المؤيدين والراغبين في الانضمام الى صفوفها، توجب وضع نظام داخلي للحركة يسمح لأعضائها بممارسة دورهم النضالي بحرية كاملة والتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم واحترام خياراتهم خاصة في انتخاب قياداتهم بعيدا عن اساليب الترهيب والترغيب التي اعتادت على ممارستها الأنظمة الفردية ذات الحزب الواحد الحاكم.

وكان باب العضوية والانتماء مفتوحا لمن يرغب.. والخروج منها أيضا متى شاء المرء مغادرة الحركة دون اية قيود والتزامات تجبر الأعضاء وترهبهم على البقاء، هذه الحرية كانت احد الأسباب المشجعة التي دفعت بالشباب والكبار للانضمام الى الحركة وهم يمارسون حريتهم في التعبير عما يجول في خواطرهم وآرائهم بصدد مجمل الأحداث وتشخيص السلبيات واقتراح الحلول والمعالجات للمشاكل التي تعترض مسيرة الحركة بما في ذلك على الصعيد الوطني سيما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما مارست الحركة نضالها العلني في اقليم كردستان العراق بعيدا عن ارهاب السلطة المركزية.

الانتخابات

إن الانتخابات هي قاعدة اساسية لتطبيق النهج الديمقراطي لاختيار قيادات الحركة، فخلال الفترة التأسيسية وعقد أول مؤتمر سري ثم الولوج في العمل السياسي العلني عقدت الحركة اربعة مؤتمرات لحد الآن وتنتظر عقد مؤتمر خامس بعد بضعة أشهر، وجرى خلال هذه المؤتمرات انتخاب حر للقيادات ولأعضاء اللجنة المركزية والسكرتير العام للحركة، وأسفرت الانتخابات عن اجراء تغييرات لأعضاء اللجنة بما في ذلك منصب السكرتير العام حيث شغله اكثر من شخص.

ولا بد من التذكير أن الحركة الديمقراطية الآشورية من التنظيمات السياسية القليلة في الشرق الأوسط التي لا يكون فيها منصب الامين العام للحزب حكرا على شخص واحد او عائلة او عشيرة، بل يتولى المنصب من يجده اعضاء الحركة مؤهلا ويتمتع بمواصفات خاصة تمليها ظروف المرحلة ومدى العطاء والتضحيات التي قدمها المرشح.

إقرار المساواة ورفض التمييز

ان محيط نشاط الحركة الديمقراطية الآشورية هو الشعب الكلدواشوري السرياني، اما فضاءها الكبير فهو العراق كله، وكلمة الآشورية التي وردت في تسمية الحركة جاءت للدلالة على إحدى الحضارات العراقية العريقة وكعنوان سياسي وليس من باب التمييز بين اطياف المجتمع الكلدواشوري السرياني، وهذا ما يؤكده على الدوام أعضاء الحركة ومناضليها الذين عبروا عن رفضهم لكل انواع التمييز الطائفي للمجتمع الكلدواشوري السرياني الذي يعتبر شعبا واحدا تربط ابناءه قواسم مشتركة كبقية الشعوب ومنها اللغة، الديانة، التاريخ المشترك، الأرض، العادات والتقاليد وروابط العيش والتصاهر المشترك.

هذه الرؤيا بحد ذاتها شجعت أبناء الطوائف المسيحية على الالتحاق بالحركة والوصول الى اعلى المناصب الحزبية والقيادية بما في ذلك المكتب السياسي للحركة.

اما على صعيد العراق فللحركة نهج وطني وانساني اعتمدته منذ نشأتها، يقوم على اساس العيش المشترك والانتماء الى الوطن الواحد الذي يقضي باحترام ارادات القوميات والطوائف الاخرى ورفض الانعزال والتقوقع والترقب من خارج العملية السياسية والتأكيد على أخذ حقوقها في تفاعلاتها مع المجتمع العراقي. لا يمكن للحركة التي ولدت في وادي الرافدين وتمتد جذور شعبها لآلاف السنين ان تعيش بمعزل عن القوميات العراقية التي عاشت معها طوال امتدادات التاريخ وكذلك الآن وفي المستقبل، عليه يمكن ملاحظة بصمات الحركة موجودة اينما تكون هناك نشاطات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وطنية.

ليس هذا فحسب بل ان الحركة وبعد استكمال مؤسساتها الثقافية والإعلامية فسحت المجال امام ابناء القوميات الاخرى للعمل فيها وبشكل يضمن المساواة في المعاملة والاجر وهذا ما يجسد حقيقة انفتاحها نحو المكونات والاطياف العراقية دون اي تمييز، فبرامج المحطات الفضائية والاذاعية والوسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة متنوعة وليست حصرا على الشعب الكلدواشوري السرياني وهذا بحد ذاته يعكس الجانب الإنساني. والتطبيق الديمقراطي لنهج الحركة ليس شعارا تحمله ولا وسيلة لتحقيق غايات مرحلية وكإعلان للكسب السياسي، بل هو هدف ستراتيجي تناضل من اجل تطبيقه، وللمحافظة على ديمومته في العراق وليس الاكتفاء باعتماده على الصعيد الداخلي للحركة.

لقد بذل قادة الحركة خلال أكثر من ربع قرن مضى.. وما يزالون يواصلون جهودهم لإرساء الديمقراطية في العراق وازالة مظاهر التسلط واحتكار السلطة والتمييز وغيرها من معالم الانظمة الدكتاتورية المستبدة.

وبمراجعة سريعة لتصريحات المسؤولين في الحركة وخطاباتهم وانشطتهم السياسية والإعلامية نجد بين مفرداتها الكثير من المؤشرات والتأثيرات حول ضرورة اعتماد معايير العدالة وترسيخ دولة القانون واقرار حقوق القوميات والمساواة بين ابناء العراق ومنح الفرص للجميع وتوزيع المناصب واعتماد معايير الكفاءة وغيرها من الاهداف التي تصب في النهاية في بحيرة كبيرة هي.. الديمقراطية.

صولة فرض القانون تطارد قتلة الشعب العراقي

حميد الموسوي - بغداد

في ظل حالة امتدت الى ما يقارب الأربع سنوات من الخوف والرعب والابادة الجماعية والخراب والتدمير وفي كل يوم من أيام بغداد خاصة والمحافظات عامة، من حق العراقي ان يترقب بحذر وبأمل نتائج خطة فرض القانون واعادة استتباب الأمن. الأمن الذي صار هاجسا ملازما ليس للطالب في مدرسته أو العامل في مصنعه أو الموظف في دائرته أو البائع في بقاليته أو السائق في سيارته بل حتى العابد في مسجده والمتبضعة في السوق والماشي في الشارع وربة البيت في مطبخها!، هذه الصورة لم يكن بإمكان احد اخفاءها او التغاضي عنها. فما يحصل في بغداد تحديدا لم يحصل في أية مدينة من مدن العالم، وما حل بالعراق لم يحل بأرض أخرى وبهذا الحجم الكارثي وبمثل هذه القسوة وهذا الحقد الأسود!. ومع ذلك يصر العراقيون على البقاء والحياة مُتحدين وبعناد اسطوري هجمة البرابرة الظلاميين. اذن فترقب المواطن الصابر وحذره لهما من المشروعية التي يشاركه فيها كل احرار العالم، وله من الحق ما يقره المسؤولون على اختلاف مراكزهم ومناصبهم الحكومية. فاستقرار الأمن هو مفتاح الولوج الى حل كل المشكلات العالقة ومعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية. وبإستقرار الأمن سيكون للحوارات الوطنية مردودها الايجابي ووقعها المؤثر خاصة في مناقشات التعديلات الدستورية ومشروع المصالحة الوطنية، واستقراره سيسقط الذرائع التي تحول دون قيام مشاريع استثمارية وسيبطل حجج المتلكئين في اعمال الاعمار والتنمية الوطنية وانجاز المشاريع الخدمية. كما ان لاستقرار الأمن مردودا على علاقات العراق بدول العالم السياسية منها والاقتصادية وقيام الاستثمارات والمصالح المتبادلة.

ان نجاح خطة فرض القانون سيعيد للمواطن ثقته بحكومته الوطنية مثلما يمنحه الاستقرار في عيشه اليومي، تلك الحكومة التي حاول الإرهابيون وضعها في موقف العاجز الذي لا يستطيع توفير الحماية لبلاده ومواطنيه وجرها "تحت ضغوط الشارع الناقم" لاستعجال الإجراءات الامنية والتي قد تفضي الى فشلها والحقيقة ان الحكومة الوطنية بكل هيئاتها قد وضعت ما في وسعها من جهد في سبيل اعادة الأمن والاستقرار. وقد كلفها التأني في توجيه الضربات الصارمة الى حواضن الإرهاب، والتباطوء في اتخاذ المواقف الحازمة "لأسباب معروفة" كلفها ذلك الأسلوب الكثير من ردود أفعال الناس الذين يتعرضون للموت والتهجير اليومي. وقد تحولت في حالات متعددة الى اصوات ناقمةوغير راضية عن اداء الحكومة التي بدت في نظر البعض في حالة عدم اكتراث بحياة الناس نتيجة تفشي الجريمة وعدم الرد الحازم والقرار الرادع لوقف نزيف الدم. وهذا ما دعا الحكومة ان تستنفر كل قواها وبشكل متأن وتخطيط مدروس لتدخل في مجابهة الارهاب بخطى محسوبة ما يجعلنا نأمل الكثير من خطة فرض القانون لعل من بوادر هذه الخطة حيادية تنفيذ مراحلها وعمومية مسارها في تطهير كافة المناطق من قوى الشر بعيدا عن الانحياز المذهبي أو العنصري او الطائفي. وابعاد قراراتها عن كل تدخل سياسي أو فئوي، بحيث حصرت تطبيقاتها ضمن اطار حرفي مهني بحت. ومن هنا توجب على الجميع اسنادها ومعاضدتها لتضييق الخناق على قوى الشر الإرهابية وعدم منحها فرصة لالتقاط انفاسها ومعاودة الحاق الأذى بالعراق واستباحة أرواح ودماء شعبه الصابر. وفي العمليات الإجرامية البشعة الأخيرة التي طالت أرواح الأبرياء في سوق الشورجة وسوق الصدرية وأسواق الحلة خير شاهد ودليل على ايغال تلك الزمر الإرهابية في تقتيل واستهداف العراقيين بلا استثناء. حيث ان تلك الأسواق لم تكن قواعد اميركية ولا معسكرات اجنبية ولا حتى ثكنات أو مراكز للجيش والشرطة. ومع ذلك تقصدها اعداء الحياة بأكثر من طن من المتفجرات لكل سوق من تلك الأسواق لتقتل اكثر من "٣٠٠ عراقي" وتعوق وتجرح اكثر من "٤٠٠ عراقي آخر" في كل واحدة من تلك الجرائم. ان هذا الاصرار الواضح من قوى الشر الضلالية، وما يتبعه من تمادي جهات معروفة في احتضان وتمويل هذه الشرائم البائسة وما يصحبه من ترويج اعلامي مشبوه يستدعي اصرار الحق في دحر الباطل ويستدعي الحزم في ردع التمادي ويستدعي الصدق في دحض الاراجيف والافتراءات وتستوجب رد الحجر من حيث أتى.. فبعض الشر لا يدفع بغير شر!. واحقاق الحق وبسط القانون أقرته الشرائع السماوية والأعراف الإنسانية واللوائح الدولية.

ان تصاعد بربرية الزمر الإرهابية تزامنا مع الخطوات الأولى لتنفيذ خطة فرض القانون واستهدافها للجامعات والأسواق ومخازن تمويل المواد الغذائية وايقاعها هذا العدد المرعب من الضحايا الأبرياء، يعطي رسالة واضحة لا تقبل الشك والجدل الا وهي تمسك تلك الزمر بنهجها التكفيري التخريبي ومضيها قدما في القتل والتخريب والتهجير في صفوف العراقيين بلا استثناء وبث الرعب والهلع في نفوس الناس بغية الوصول لتحقيق احلامهم الكهوفية في اعادة العراق الى حقب التعسف والدكتاتورية والاستبداد!. فأي جرم وفتك وبطش ستركتب حين تتسلط على رقاب الناس لا قدر الله؟!. لا شك ان الجواب المرعب لهذا التساؤل، وما سجله العراقيون ميدانيا على السلوك الاجرامي البشع ونمط التفكير الشاذ المنحرف لزمر الظلام هذه يضع الجميع في دائرة المسؤولية والوقوف بصرامة وحزم متناه في ايقاف المد التدميري والخراب الشامل الذي تتبناه وتنفذه قطعان المتشردين الحاقدين الدخلاء على هذا البلد الآمن.

ان في خطة فرض القانون فرصة عديدة لمن يريد التراجع عن غيه وينظم الى عملية بناء العراق الجديد ولو بنسيان عقد التسلط والتمايز والذوبان في فراته العذب ودجلة الخير والخصب، كما فيها لهبا وحمما ستحرق بلا هوادة كل الايادي التي اراقت دماء العراقيين وروعت اطفالهم وخربت بيوتهم وهدرت ثرواتهم الوطنية وعاثت في بغداد السلام فسادا. وفيها لعيون العراقيين الصابرين بشارة أمل ورسالة تطمين بعودة قريبة لأمنهم وإستقرارهم في عراق تسوده المحبة والتسامح والأخاء.

ترقب المواطن الصابر وتطلعه لإحلال الأمن حق مشروع تقع مسؤوليته على عاتق الحكومة والقادة السياسيين بلا إستثناء

"أورفوار" عراقنا الجديد

"أورفوار" عراقنا الجديد

عصام سليمان - تلكيف

ربما أهم تساؤل قد يطرحه أي إنسان على نفسه يلخص فيه حالة متقدمة من المعاناة الإنسانية والألم والمرارة التي يكابدها أي واحد منا هو "كم سنة استطيع البقاء فيها دون وطن"؟، كم سنة سأتحمل الحياة كغريب لا يحق له شيء حتى لو وجب عليه كل شيء وهذه الحالة معروفة بين المهاجرين فتراهم يتجولون بين بلد وأخر بحثا عن ارض تقر بحقوقهم وعن وطن يعترف بهم كحقيقة حتى يتم الاستقرار في مكان معين مع حقوق شبه كاملة أو منقوصة المهم هو الحصول على وطن. ولكن أن يسال المقيم هذا السؤال لنفسه سيكون الأمر صعبا للغاية، وربما اليوم أغلب العراقيين يرددون ويكررون ذلك التساؤل أو ما يماثله لأن الحالة الصعبة التي يعيشها البلد ككل تعصب عيون أبنائه أمام أية بارقة أمل وتجعلهم يترجمون حياتهم الجهنمية إلى واقع يطاردهم أينما يتوجهون فتراهم يودعون كل شيء وكل حلم راودهم حول بلد جميل ومستقر ومرفه ويفرون هاربين إلى الخارج أو يتمنون التخلص من كل أعباء الواقع ومرارته بالتخلي عن الكثير من المنجزات المتحققة والعودة إلى حالة أشبه ما تكون عليه بدكتاتورية الماضي وأمانه المفقود وشبه استقراريته واشتراكيته.

المقيمون في العراق اليوم أكثرهم ودع العراق الجديد أو انزوى خلف هذه الجهة أو تلك بغض النظر عن نزاهتها لكي يستمر فلا يمكن للحياة أن تستمر في عراق اليوم أذا كانت خالية من كل مظاهر الفساد والأنانية بمختلف صورها وأقبح أساليبها. ففي العراق لن تحصل على شيء إذا لم تدفع مقابل ذلك ولن تعود إلى البيت محملا إذا انتظرت ضمير المانحين والموزعين والقائمين على المصالح فهو لن يصحو أبدا ألا إذا ساعدته أنت في ذلك بواسطة أو بصلة دم أو قربى أو برشوة أو بهدية طبعا ليست من النوع المعنوي أو... الخ، ورغم هذا تجدنا في الشارع نتفاخر بتديننا وننتقد انحراف الغرب وكان ما سبق ذكره من أمور منحرفة عن الخط الأخلاقي المستقيم لا يعتبر مخالفة أو معصية لأنه لا يتعارض مع نصوص الكتب المقدسة بشكل مباشر فلا يوجد تشريع ديني صريح يطلب من الإنسان أن لا يميز بين الواقفين في طابور للحصول على سلعة ما مثلا أو لا يمكن اعتبار الالتفاف على القوانين وسرقة أموال الدولة من كبائر المعاصي فالدولة تأتي اليوم بتعريف ضعيف جدا في محل غير مرئي لا يدافع عنها احد لذا فاسرق منها ما شئت وتجاوز على أملاكها ما استطعت فلن يحاسبك في ذلك الله ولا العباد. هذه الأمور ليست سوى نقاط صغيرة في كلمات الانحراف الأخلاقي والاجتماعي الذي يغزو بلدنا وينبغي أن نعيد التفكير في صياغتها ونتخذ مواقف جديدة حيالها كان نعيد تعريف الفساد لأن الدارج عنه بيننا اليوم حول بلدنا إلى أكثر الدول فسادا في العالم ونحن لا نبصر ذلك ولا نعترف به ولكن هذا لا يمنع من وجود الكثير من العراقيين المخالفين لهذا الواقع المزري البعيدين عن الأنانية والكذب على الدين المستصعبين للالتفاف حول المثل العليا ولا يمكنهم الاستمرار في هذه الحالة الشاذة وربما ستدفعهم هذه الأوضاع الصعبة إلى البحث فعليا عن وطن بديل حتى لو خلى من الحرية وكان غريبا عن الديمقراطية. يبقى المطلوب هو وطن لا يكون شبيها بالغابة يتمتع فيه الضعفاء بفرصة للعيش أيضا أسوة بالأقوياء وطن قوي يلجم الوحوش الاجتماعية والاقتصادية المفترسة التي كثرت اليوم من عنف وجريمة وفرق واسع بين الطبقات الاجتماعية يستحيل عليها التعايش معا دون افتراس أو مطاردة ولأن الكثيرين منا غير قادرين على أية واحدة من الاثنتين سيقولونها مودعين كل أمل لهم ببلد مرفه ومستقر حر وديمقراطي مطابق للمواصفات الإنسانية وفي مسك الختام سيخاطبون بلدهم بلغات أنيقة ورقيقة ملقين صوره الزاهية خلف ظهورهم بحثا عن وطن بديل.

من أجل العراق

لأننا بسطاء ولا نملك قدرة نؤثر بها هنا أو هناك. لأننا بؤساء لا تسمع أصواتنا غير أذاننا ولا تنجح خططنا إلا في مداركنا. لأننا أبناء العراق فنحن أهل البلاء نحن الحزن العميق واليوم الصعب. لأننا لا شيء دون بلدنا ودون خيمتنا الهشة وظلنا المفضوح. لأننا كل ذلك سنعمل للعراق بأضعف الإيمان.. بأسهل الطرق وبأقرب الوسائل إلى القلب، ومن أجل بلدنا اليوم لنبدأ صلاة هادئة كل واحد في قلبه، فكل حرف فيها سيثمر في نفسيات المغلوب على أمرهم وسيبني أضعاف ما هدمته معاول طائفيتنا وهرطقة بعض سياسيينا الأنانيين. من أجل العراق لنلبس المسوح والسواد وندفن رؤوسنا في الرماد مقلدين بذلك أجدادنا أهل نينوى القديمة لعل الله يغفر لنا ما اقترفناه بحق بلدنا، فلا يقول عابر سبيل مر بذاكرته على ما يحدث في بلدنا اليوم.. شعب مهمل وأناس أنانيون.. لأننا بريئون من كل ما يحدث فيه اليوم وسوادنا هو دليل ضعفنا والرماد هو مصيرنا الأخير بدون بلد، فنحن بدون وطن لن نستمر وبلا عراق لن نكون. من أجل العراق نقسم أننا مستعدون لتقديم المزيد والتضحية بكل شيء لأننا من يخسر كل شيء فنحن لا نملك غير العراق حتى لو لم نملك فيه شيئا. من أجل العراق أجمعونا مع ما تشاؤون من أرقام واكتبوا بنا عبارات ترفض الانصياع لما يحدث اليوم بين حافة السكاكين وأفواه البنادق. من اجل العراق سنحرق أيامنا ونحترق كالشموع المضيئة في ليالي الشتاء الباردة ثابتين بكل هدوء بين أصابع أبناء السلام الخارجين إلى كل مكان الصارخين بدموعهم لكي يتوقف القتل والدم في بلد اشتقنا لنكون من أبنائه على الأقل لعقد واحد أو ليوم واحد في عراق لا يكون فيه الوديع غريبا ولا يرجم أبناءه مرهفي الحس لأنهم لا يرقصون للدم والدمار. من اجل العراق سنعتنق ما تشاؤونه من الأديان وسنصلي في كل الباحات والمذابح تحت غصن نخلة أو في بستان زيتون. في صحراء قاحلة أو بين جماجم القديسين والأولياء الصالحين لا تهمنا رائحة البخور ولن نصمت أمام جهلنا بمختلف الترانيم، فنحن واثقون من براءة الإرادة الإلهية من كل الشرور في شوارعنا. من أجل العراق سنغرق دجلة بمشاعل الضوء الساذجة لعل البصرة تسمع نداء الموصل نحن شعب واحد وبلد واحد ومصير واحد نحن أبناء العراق المخلصين لتربته ومائه ولا تحيا في أجسادنا سوى نفحة الأمل بشفاء بلدنا ولن نتحمل أكثر من عذاباته وقبل أن تجروا البلد إلى غياهب الظلام، اقتلونا برصاصات الرحمة لعل أرواحنا وكوابيسها تطاردكم إلى الأبد حتى تحل ساعة انجلاء كلماتكم المارقة وأسلحتكم العفنة وجيوشكم الجرارة، عندها سنسخر منكم وسنحيا بموتنا لأنه سيكون حياة جديدة من اجل العراق.